

نظام السيسي يواظن فقراء مصر بـ 7 قرارات جديدة



الثلاثاء 12 يوليو 2016 04:07 م

حدد مختصون وخبراء اقتصاديون 7 إجراءات وصفوها بالموجعة تنتظر المصريين خلال الأيام المقبلة، وذلك في إثر محاولات الحكومة المصرية للسيطرة على العجز المتفاقم في الموازنة العامة، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات ونسب قياسية

وأوضح الخبير الاقتصادي محمد جاب الله، في تصريحات صحفية، أن هذه الإجراءات تتمثل في تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي من المتوقع أن تبدأ الحكومة بتطبيقها بشكل فعلي في أيلول/ سبتمبر المقبل، وتستهدف من خلال رفع إجمالي العائدات الضريبية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي

ويتمثل الإجراء الثاني الذي من المتوقع تطبيقه بداية من أغسطس المقبل في زيادة أسعار الكهرباء ورفع قيمة الفواتير، إضافة إلى رفع أسعار البنزين ومشتقات البترول وجميع أنواع الطاقة التي كانت تدعمها الحكومة

أما الإجراء الثالث فيتمثل في قيام الحكومة برفع قيمة الضرائب على السجائر وجميع أنواع الدخان

كما ستقوم الحكومة بتحرير جزئي لسعر صرف الجنية ليصل قرب 11.5 إلى 12 جنية لكل دولار وذلك في البنوك والمصارف الرسمية، فيما سيصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء بمجرد تحريك أسعاره في السوق الرسمي إلى أكثر من 14 جنيها وذلك خلال العام الجاري

وربما سيكون الإجراء الخامس هو الأكثر صعوبة ويتمثل في تقليل الفئات المستحقة للدعم وتحويلها تدريجيا إلى دعم نقدي، وهو ما يمس عددا كبيرا من المواطنين محدودي الدخل

ويتمثل الإجراء السادس في زيادة في الرسوم الحكومية المختلفة تدريجيا وهو ما يزيد من أعباء المواطن البسيط كما سيرفع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، خاصة وأن الإجراء السابع يتمثل في زيادة في تعريفات الركوب لجميع وسائل النقل والمواصلات العامة المختلفة

على صعيد الأزمات، قال الخبير الاقتصادي، نادي محمود، إن الأرقام الرسمية تشير إلى ارتفاع إجمالي الديون الداخلية من 1203 مليار جنية في 2013 بنسبة 69.7% من الناتج القومي ليسجل نحو 1830 مليار جنية بنسبة 76% من الناتج القومي في 2014، ثم قفز إلى 2023 مليار جنية بنسبة 89% من الناتج القومي في 2015، وأخيرا تجاوز 3000 مليار جنية متجاوزا بذلك إجمالي الناتج القومي في 2015.

وعلى صعيد الدين الخارجي فقد ارتفع من 34.7 مليار دولار في 2013، ليسجل نحو 50.3 مليار دولار في 2015 بخلاف قرض قيمته 25 مليار دولار من روسيا

وأشار "محمود" في تصريحات صحفية إلى أن عجز الموازنة كان 240 مليار جنية في موازنة 2013 وقفز ليسجل نحو 320 مليار جنية في موازنة 2016، والغريب أنه تم خفض الدعم على الوقود والكهرباء والمياه والغاز بدعوى خفض عجز الموازنة ولكن حدث العكس وارتفع العجز في الموازنة العامة

وفي سوق الصرف، شهدت أزمات عديدة خلال الفترات الماضية حيث قفز سعر صرف الدولار من 6.43 جنية في 2013 ليتجاوز نحو 11.50 جنية في 2016، بنسبة زيادة تتجاوز الـ 78.8%.

وعلى صعيد معدلات التضخم وحسب اعلان الجهاز المركزي للإحصاء قبل أيام، فقد ارتفع معدل التضخم من 12.3% في أيار/ مايو إلى 14% في حزيران/ يونيو، مسجلا أعلى معدل تضخم في تاريخ مصر

